اقتصاد الفضاء العام في الجزائر: تساؤلات حول نموذج التنمية المستدامة

The Public Space Economy in Algeria: Questions About the Sustainable Development Model.

أحمد مسعودي *

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان،

(الجزائر)

mes.ahmed@gmail.com

حسام الدين شعلان

جامعة أبي بكر بلقايد –جامعة تلمسان،

(الجزائر)

chalanehoussameddine@gmail.com

تاريخ الاستلام:2022/01/24 القبول: 18 /2022/04 تاريخ النشر:2022/05/13

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى مساءلة نموذج التنمية الذي تتبناه الجزائر في مقاربتها للفضاء العام، وما إذا كان يمكن اعتباره محرك أساسي للاقتصاد المستدام بما فيها عمليات التواصل والإبداع والابتكار، وذلك انطلاقا من عرض أهم الدراسات المؤسسة التي تناولت تمثلات وسلوكات الأفراد اتجاه الفضاءات الحضرية بالنظر لما تواجهه المدن الجزائرية من تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة. كما توصل البحث إلى أن تحقيق المدينة المستدامة يتطلب إعادة النظر في نموذج التنمية الاقتصادية والأعمال المرتبطة بها من أجل تنفيذ حلول جديدة تستجيب لأنماط الحياة الحضرية الراهنة، مع مراعاة الآثار غير المرغوب فيها على المستوى البيئي والاقتصادي والاجتماعي مستقبلا من خلال عصرنة وعقلنة التخطيط الحضري، وكذا الاستفادة القصوى من الفضاءات العامة كمحرك للتنمية داخل المدن.

الكلمات المفتاحية: مدينة؛ فضاء عام؛ تنمية؛ تنمية مستدامة؛ اقتصاد الفضاء العام.

Abstract :

This research aims to question the development model adopted by Algeria in its approach to public space and whether it can be considered a basic engine of a sustainable economy, including communication, creativity, and innovation. This is based on the presentation of the most important institutional studies on the representation and behaviour of individuals towards urban spaces in view of the profound social and economic changes facing Algerian cities. The research also found that achieving a sustainable city requires a review of the economic development model and associated actions in order to implement new solutions that respond to current urban lifestyles. Taking into account the undesirable environmental, economic and social impacts of the future through the modernization and rationalization of urban planning, as well as making the most of public spaces as an engine for development within cities..

KeyWords: City; Public Space; Development; Sustainable Development; Public Space Economy.

*المؤلف المرسل

المقدمة:

يعتبر البحث في العلاقة بين المدينة والاقتصاد من التساؤلات الأساسية في الواقع الحضري، فمن خلال البحوث في التاريخ وعلم الاجتماع التي حلّلَت ديناميكيات الثورات الصناعية والتوسع الحضري ومعرفة قيمة الأراضي والعقارات منذ أوائل القرن التاسع عشر، ظهرت سلسلة من المفاهيم التي من شأنها تنوير القراءة العلمية للمدينة من بينها: العدالة الاجتماعية والمدينة، والاستدامة، والمراكز الحضرية كمواقع للصحة العامة والمدينة العالمية والاقتصاد الحضري ومجتمع ما بعد الصناعة والمدينة الثقافية، فمن خلال كل هذا يتضح أنها تتميز بانعكاس ما بعد الصناعة وعمليات العولمة والتمويل وإلغاء القيود التجارية، حيث كان لها عواقب إقليمية تتمثل في إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية العميقة للمدن والأراضي الصناعية، فبرزت مقارنة بين فضاءات العولمة "المربحة للجانبين" (المدن العالمية، والمدن ذات التخصص التكنولوجي العالي، والمدن الجديدة) والفضاءات "الخاسرة"، التي تواجه التراجع الاقتصادي الديمغرافي، فقد أصبحت المدن العالمية الآن تولي أهمية كبيرة لتحسين استخدام الفضاءات العامة فيها وضمان التنمية المستدامة، من خلال تشجيع روح المبادرة في المناطق الحضرية والمجتمعات المحلية لضمان تطوير الأراضي وإدارة الخدمات الحضرية (توزيع المياه، وجمع القمامة، ومراقبة وقوف السيارات، الخ)، فلابد من أن يساير التخطيط الحضري التحديات القائمة في المجال الجاري الآن ويكون هناك تطلعات وخطط مستقبلة للتمدن، بما يضمن المساواة بين الأفراد وتفادي المشاكل الاجتماعية.

الإشكالية:

كيف يُمَّكِن الاستغلال العقلاني للفضاء العام من تحقيق التنمية المستدامة في المدينة الجزائرية، وتنويع الاقتصاد الجزائري؟

I. التأصيل النظري للموضوع:

هناك عدة دراسات تناولت كل ماله علاقة بالفضاء العام مثل التملك أو الاستلاء على الفضاء العام وما هي الاستراتجيات المتبعة للقيام بهذه الممارسات، وكيف يمكن استخدام الفضاء العام كمصدر السكن أو الدخل سواء بطرق رسمية قانونية أو غير رسمية، وعليه ستساعد هذه الدراسات في تقريب فكرة المقال إلى حد ما.

1. الدراسة الأولى: لصمود بوزيان (Bozian Semmoud, 2009, p.p.101-118)

في هذا المقال يقدم الباحث تحليلا وتفسيرا لفعل التملك أو الاستلاء على الفضاءات الحضرية واستخدامها، مع إيلاء اهتمام خاص لطريقة العيش والعلاقة بين الفضاء الخاص والعام، حيث تنعكس هذه الممارسات في تكيف المساكن لاحتياجات سكانها، إضافة إلى أن إنشاء الأحياء السكنية الجديدة في المناطق الحضرية مستوحى من النموذج الغربي الذي لا يراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للفرد الجزائري. وعليه لجأ الأفراد لعدة ممارسات لتلبية هذه الاحتياجات المتنوعة، وذكر عدة أشكال منها هي:

عندما يكون السكن في الطابق الأرضي فإنه يتم تحويل أو إضافة فضاء له لكي يتحول إلى مساحة للنشاط التجاري مثل "قهوة- دكان- نجار – ميكانيكي..." وحماية هذا الأخير بأبواب من الحديد وتحصينه لحمايته من

اللصوص، وعليه أصبح ملكية خاصة بعد أن كانت عامة، **وبالتالي هي إستراتيجية اقتصادية عقلانية "ويعطي الأدلة بأنه غير مخطئ"**

من جهة أخرى تحدث عن ظهور عدة تجمعات غير رسمية بإشكال متنوعة مرتبطة بالقدرة الاقتصادية للفرد الذي نتج عنه عدة فروقات في الشكل، يرجع الباحث هذا إلى الرأسمال الثقافي للمجتمع الجزائري حيث أصبح الاستلاء على الفضاءات العامة أمرا عاديا كما يبقى للأفراد خيار بين الإكراه والعفو، بالرغم من السياسات التي تتبعها الدولة في بعض المرات مثل "الهدم والإخلاء والترحيل" حيث خلص في الأخير إلى مايلي:

الحاجة إلى علاقة ثقافية بين الرسمي وغير الرسمي، التي هي تعبير عن الحالة الانتقالية التي يقع فيها المجتمع الجزائري **بين التقليدي والحداثة والانتقال إلى اقتصاد السوق.**

المدينة التي اقترحها صناع القرار والفنيون غير مرفوضة، ولكن تم إعادة تشكيلها عن طريق تغيير الممارسات الاجتماعية واستخدام عدة استراتيجيات لكي تلبي احتياجات الأفراد. (Bozian Semmoud, 2009, p.p.101-118)

2. الدراسة الثانية: لـ (Elyane Montmarquet) (Elyane Montmarquet, 2016)

هي عبارة عن مذكرة ماجستير قدمت عرض تاريخي لحي المهرجانات الموجودة وسط **مدينة مونتريال** (Ville de Montréal) وتطور مشروع التنشيط، الذي يتيح فهم أفضل للدوافع الكامنة وراء مشروع بهذا الحجم وأسباب الدعوة الثقافية لهذا القطاع، وأهمية مفهوم الاستيلاء على المساحات العامة في حالة معينة من هذه الأماكن العامة، بحيث تطرق إلى ميدان الفنون الذي يستقطب كل يوم عديد الأفراد الذين يستفيدون من مجموعة متنوعة من الاستخدامات الممكنة في هذا الحي، وهذا التحول في هذا الفضاء قد أعطاه خصائص تتمثل في إنشاء روابط بين الأفراد والبيئة المادية المحيطة بهم، وتوفر الشروط اللازمة لانتشار عملية الاستيلاء على الفضاءات العامة، وهذه الأخيرة يتردد عليها الناس بطرق مختلفة، ويحاول البحث في هوية مستخدمي هذه الفضاءات العامة المركزية، وتصوراتهم ودوافعهم وآرائهم، وكذلك التأثير المحتمل الذي يمكن أن يكون للتخطيط المعاد تصميمه على الأنواع من هذه الممارسات التي تتكشف هناك، كما اعتمد في دراسته على ثلاث نظريات أهمها: **تأثير التنمية على الاستيلاء على الفضاء.**

وعليه صاغ الباحث إشكاليته على النحو التالي: ما هي أساليب الاستيلاء على الفضاءات العامة الرئيسية لمجموعة (Place des Arts) في حي المهرجانات خلال فترة عدم الذروة؟ وكيف يؤثر تطوير المساحات العامة الرئيسية في حي المهرجانات على أنواع الاستيلاء على هذه المساحات؟

كما خلص في الأخير إلى أن أنماط التملك ليست هي نفسها وفقًا للأماكن العامة، فالمستخدمون لهذا الحي هم إما طلاب أو عمال بدوام كامل ويعيشون في مونتريال، على الرغم من أنهم يأتون إلى الفضاءات العامة في ساحة الفنون لمدة قليلة، ويكثر التوجه إليها خلال فترة المهرجانات وخصوصا فترة ما بعد الظهر هي لحظاتهم المفضلة، فغالبية المستطلعين يفضلون موسم المهرجانات على بقية العام للذهاب إلى صالات العرض أو مشاهدة

عمل أو الجلوس للقراءة، الراحة ومراقبة البيئة الحضرية، والدردشة مع الأصدقاء وتأخذ قسطًا من الراحة، أو تناول الطعام أو الشراب.

كما توصل في هذه الدراسة إلى أن هذه المواسم تساهم في جلب السياح والناس من مناطق أخرى وعليه تنشط الحركة الاقتصادية لهذه المدينة، لهذا يكتسي هذا الفضاء مكانة مهمة سوءا من الناحية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

3. الدراسة الثالثة: لخالد منديلي (Mandeli, 2019, p.p. 1-11)

يشير هذا المقال إلى دور تصميم التخطيط الحضري وممارسات الإدارة في تغيير الفضاءات العامة في العديد من البلدان مع ممارسات التنمية الجديدة، حيث أن تغير الفضاءات الحضرية مكانيا قد يؤدي ذلك إلى تحسينها وزيادة الرخاء وتوسيع توقعات التحديث في العديد من المدن، ويتكشف أن النهج الحداثي للتخطيط والتصميم إلى جانب القصور في ممارسات الإدارة في المدن الناشئة لم تشكل فضاء حضري ذو جودة عالية، فيتحدث عن **مدينة جدة** كمدينة أعيد تخطيطها جذريًا في اقتصاد سريع النمو، لكن فشلت فيها الفضاءات العامة غير القابلة للاستخدام إلى حد كبير في تلبية احتياجات وتطلعات الناس اليومية، وقد استند صاحب المقال إلى مراجعة الأدبيات الشاملة والتحليلات الوثائقية والمسح المورفولوجي والمسوحات الفوتوغرافية والنوعية، ليعطي فهمًا أفضل لدور التصميم الحضري ذو التطلعات المستقبلية لتعزيز الجودة البيئية، الذي قد يساعد في حل التحديات المتعددة التي تواجه توفير المساحات العامة.

كما يواجه المخططين والمصممين الحضريين تحديات التحول الحضري من خلال إطار متعدد الأبعاد واستباقي يعزز الفضاء العام ويجعله أفضل يتطلب التزامًا سياسيًا بترويج له، فالخبراء الذين يضعون الخطط ويصممون التصميمات الحضرية يكون لديهم واجب أخلاقي لتصور مناهج جديدة لتحسين البيئة، مع تسخير التنمية الاقتصادية من خلال عملية حوكمة ضرورية، والمشاركة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع المدني وإنشاء حكومات محلية مسؤولة، وكذا تبني رؤى بناءة ومستقبلية والحرص على فهم الديناميكيات التجارية والسياسة مع القدرة التقنية على إدارة تحول الفضاء الحضري.

II. التنمية المستدامة والرؤية الواقعية:

كثيرا ما كان ينظر إلى **التنمية** على أنها مبادئ نظرية أكثر منها واقعية، ولكن مع تطور مفهومها وأصبح لها عديد من التعريفات حيث "تعتبر التنمية مفهوم عام معنوي يمكن تحديده في المجال السوسيولوجي بأنه عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية الوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتداخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة تتكون عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى" (حكيمة بولعشب، 2006/2007، ص. 15). فالتنمية إذن هي: عملية تغير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع، أو المجتمع المحلي من وضع إلى وضع افصل، بما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية، والاجتماعية، والفكرية.....إلخ" (مالك عبد الله المهدي، 2016، ص. 04).

أما **التنمية المستدامة** فقد عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول. (عبد الرحمن العايب 2011/2010، ص. 12)

إذن يلاحظ أن التنمية المستدامة تركز على الاستغلال الحسن للموارد والطاقات البشرية والطبيعة للوصول إلى الأهداف المسطرة، وهو ما يتمثل في:

البعد الاقتصادي: يتمثل في التمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين من التوازن وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية (عبد الرحمن العايب، 2011/2010، ص. ص. 25-26 بتصرف)، "فهي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات، وهي العملية التي من خلالها يُحَاوَلُ زيادة متوسط نصيب الفرد وخلق تنظيمات من خلال رفع متوسط إنتاجيته واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة" (حجيلة رحالي ورفيقة بوخالفة، 2016، ص. 02)، أما **البعد البيئي**: يتحقق من خلال المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية وتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، وحماية التنوع الحيوي والنظام البيئي، واستغلال كافة الموارد بعقلانية، أما **البعد الاجتماعي**: يتجسد هذا من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين حياة السكان اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا، واحترام البيئة الطبيعية من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية من خلال تحقيق الاستغلال العقلاني للموارد ومحتواها، وتعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة كما أن ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع يساهم في تفعيل دور التقنيات الحديثة واستخدامها بطرق تسمح بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع (حجيلة رحالي، 2014، ص. 168، بتصرف.)

وعليه **فالمدينة المستدامة** هي تعبير عن رؤية طويلة الأجل لمستقبل الأرض، مع الأخذ في الاعتبار غرضين متزامنين: الحدود البيئية لكوكب الأرض والحصول على الخدمات الأساسية للجميع، بمعنى آخر العيش بموارد وقدرة حيوية لكوكب واحد، وضمان وصول أكثر الناس فقراً على وجه الخصوص إلى السلع والخدمات الأساسية الضرورية لحياة كريمة ولائق (الإسكان والغذاء والعلاج، والحصول على التعليم ...)، إذن فإعادة النظر في أنماط التفكير والتخطيط والتنمية في المدينة والاستعانة بإستراتيجيات وممارسات التخطيط ضرورة ملحة، مثل التخطيط الحضري المستدام، وإلى تحديد النهج الوظيفي للمدينة والتوجه نحو "قفزة منهجية"، لمواجهة مجموعة من المخاطر والتحديات المتعلقة بتخصص الفضاء وربط الوظائف الحضرية وتطوير طرق نقل بديلة لجميع السيارات والتنوع الاجتماعي

ومكافحة التفاوت الاجتماعي، وتجديد الديمقراطية المحلية التي تتركز في المناطق الحضرية (Jean-Christophe Lipovac et Antoine Boutonné, 2014, p.4, Adapté)

III. اقتصاد الفضاء العام كمحرك للتنمية داخل المدن:

يشير مصطلح الفضاء العام في علم الاجتماع الحضري إلى الأماكن العامة التي هي عبارة عن فضاءات تلاقي اجتماعي تنظمها مجموعة من الطقوس وتميزها مجموعة من الممارسات (Abdelkader Belbahri, 2017, p.09)، فهو مجال المرور والنزهة والتجارة والتلاقي والتجمع والتبادل (رهيف فياض، 2010، ص. ص. 42-43، بتصرف).

من الناحية الجغرافية والمعمارية يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى المساحة الفعلية التي تحتوي على جميع الأماكن في الفضاء العام، والتي يمكن الوصول إليها بحرية ومجانا ويحتفظ به لهذا الغرض، ويقابله جزء في شبكة المرور والساحات والشوارع والمساحات الخضراء (Abdelkader Belbahri s.d., 2017, p. 10.)، فالفضاءات العامة هي جميع المساحات التي تديرها السلطات أو مخصصة للاستخدام العام، ويمكن الوصول إليها بحرية ويمكن لأي شخص الاستفادة منها، وليس من أجل الربح، ويشمل ذلك الشوارع والمساحات المفتوحة والمباني العامة (Documents de travail d'habitat iii, 2015, p. 140.)

هذا ما يقودنا إلى استخدام مصطلح (**اقتصاد الفضاء العام**) الذي يعد من القطاعات الإستراتيجية التي زاد الاهتمام بها في العالم في العقود الأخيرة، بعد ما أنجزته الثورة الصناعية من تطورات في وسائل النقل وتحسين مستوى معيشة الأفراد وازدياد الكثافة السكانية المدن، فأصبحت الفضاءات العامة مكانا للترفيه واللعب ومسرحا للنشاطات الثقافية والاجتماعية والعلمية والرياضية والاقتصادية، ولأهميته يجب دعمه والاهتمام به من أجل النهوض به والاستثمار فيه، باعتباره المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة، فالاهتمام بالاستغلال الجيد للفضاء العام سيساهم في تحقيق ثلاث أبعاد أساسية:

- **البعد الاجتماعي**: يساهم في تلبية وإشباع حاجيات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وتنمية الوعي لدى المواطنين وجذب السُّيَّاحْ إليها.
- **البعد البيئي**: يتجلى في تحول الفضاءات العامة إلى فضاء سياحي قادر على جلب المستثمرين السُّيَّاحْ، من خلال الاستثمار في موروثها الطبيعي والثقافي المادي واللامادي، بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على العديد من المشكلات البيئية.
- **بُعد العائد المالي**: من خلال تنشيط الحركة الاقتصادية والتنموية على مستوى هذه الفضاءات العامة وتقنينها لاستفادة الدولة وأصحاب المشاريع.

وعليه يجب تخطيط هذه الفضاءات بحيث تكون مترابطة فيما بينها، مما يعطي مرونة أكثر للناس من الانتقال بينها (Surabhi Pancholi .Mirko Guaralda, 2017, p.98. Adapted)، كما أن العمل

على جعل الفضاء العام منصة للأشخاص من مختلف الثقافات لعرض فنونهم وثقافتهم، مما يتيح لجميع الفئات الاجتماعية فرصة عادلة للتعبير عن أنفسهم، حيث إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الاتصالات اللاسلكية داخله يعزز الترابط الداخلي، ثم التركيز على توفير مجموعة متنوعة من أنماط الإسكان التي تستجيب لاختيارات الناس من جميع الطبقات الاجتماعية والثقافية (Surabhi Pancholi .Mirko Guaralda, 2017, p.p.98-99, Adapted).

ضرورة الاعتماد على التعاون المشترك بين القطاعين العام والخاص والاقتصادي، والقدرة إيجاد خيارات اقتصادية لجميع الطبقات في هذه الأماكن، (Surabhi Pancholi .Mirko Guaralda, 2017, p.99, Adapted)، والحرص على مزج الهندسة المعمارية مع ما يناسب المحيط، وتوفير تصاميم مستدامة تتكامل مع الطبيعة. وبالتالي يتحقق قدر من الانسجام بين البيئة الطبيعية والاصطناعية في كلتا الحالتين (Surabhi Pancholi .Mirko Guaralda, 2017, p.99, Adapted).

تُعد الفضاءات العامة مكانًا لمجموعة واسعة للأنشطة الكثيرة مثل الاحتفالات المتنوعة والتبادلات التجارية وحركة البضائع والأشخاص والممارسات اليومية المختلفة، بحيث يمكن اعتبارها "كمساعد رئيسي للتنمية الاقتصادية في المدن، فالشوارع والأرصفة والأسواق والساحات والحدائق العامة التي يمكن الوصول إليها هي جزء من البنية التحتية الأساسية التي تدعم حيوية اقتصادية ونمو المدن، حيث تعتبر المواقع الأساسية للتبادل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على حد سواء الرسمية وغير الرسمية، التي تعتمد على الوصول المنظم إلى الفضاء العام واستخدامه لتوفير الدخل ومنخفضة التكلفة ومختلف الخدمات" (Bruhn Rene Peter Hohmann et Fredrik, 2018, p.5, Adapted.)

على المخططين أن يُشركوا السكان في تصميم المدن لأجل معرفة تطلعاتهم وأخذ أرائهم التي تفيد في تصميم هذه الفضاءات الحضرية ويخلق انسجاما بين الإنسان وبيئته،" فالوصول العادل للطرق والأرصفة في المدن يعزز التنقل ويسهل زيادة الكفاءة والإنتاجية للشركات والعمال، فتصبح الفضاءات العامة مصدرًا مهمًا لعائدات السلطات المحلية، إذا تمت إدارتها بشكل فعال (من خلال الضرائب ورسوم الاستخدام) مما يسمح بدوره بإعادة الاستثمار في المزيد من السلع والخدمات العامة وأفضلها، والأهم من ذلك أن إدارة الأراضي وخاصة الأماكن العامة التي تقع عادةً في إطار السلطة المحلية، وتزيد المساحات الخضراء والمفتوحة عن قيمة الأراضي والممتلكات في المناطق المجاورة". (Bruhn Rene Peter Hohmann et Fredrik, 2018, p. p. 6-7)

إن ضرورة تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لتحسين الاستفادة من الوظائف الاجتماعية والاقتصادية الحيوية الفضاءات العامة لصالح جميع المواطنين، تجعلها وسيلة رئيسية نحو تعزيز "**مدينة عادلة**"، "فهي عبارة عن محركات التنمية للاقتصادية، حيث تلعب دوراً حاسماً في جذب الاستثمار وتشجيع الاستخدامات والأنشطة التجارية وزيادة قيمة الأرض وتحقيق إيرادات البلدية، كما توفر فرصا للعمل والتفاعل الاقتصادي سكان المدن سواء بطرق رسمية أو غير

رسمية الأمر الذي من شأنه أن يحسن سبل معيشتهم". (Documents de travail d'habitat iii, 2015, p. p. 6-7)

IV. التحقيق الحضري كأداة للتخطيط في جذب الاستثمارات:

إن التزايد الكبير للظاهرة الحضرية على مستوى العالم وتضخم أعداد المدن وأحجامها يجعل من التخطيط الحضري موضوعا ذا أهمية قصوى بل قضية مصيرية لمستقبل الإنسان والمدينة، كما أن تعقد وتنامي المشكلات الحضرية المرتبطة بمواضيع عدة كالتنمية المستدامة وتوفير ظروف وعناصر حياة حضرية لائقة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المجالية جعل البعد الاجتماعي والإنساني أساسيا وضروريا في كل عملية تخطيط حضري (محمد الأمين حركات ومحمد الهادي لعروق، 2015، ص. 637)، وعليه ظهرت عدة اتجاهات رئيسية مهيمنة على التخطيط الحضري: اتجاه العمران الجديد –اتجاه المدينة العادلة–اتجاه مدينة الثقافات الأثينية المتعددة –اتجاه المشروع الحضري –الاتجاه التشاركي "المشاركة المجتمعية"، هذه الاتجاهات تسجل ضمن تلك الملاحظة التي قدمها الجغرافي الإنجليزي **دافيد هارفي**(David Harvey) ، حيث لاحظ ظهور تصور سوسيولوجي للمجال يعوض شيئا فشيئا المفهوم الجغرافي المورفولوجي للمجال في ميدان التخطيط الحضري (محمد الأمين حركات ومحمد الهادي لعروق، 2015، ص.639)

1. أهمية التحقيق الحضري في تخطيط المدن:

يعتبر التحقيق الحضري كأداة للتعرف على المشاكل التي تعاني منها المدن ومتابعة تطور تلك المشاكل(سلبا أو إيجابا) ووضع السياسات والبرامج التنفيذية للتغلب عليها، فهو آلية لجمع وتحليل وإعداد المؤشرات الحضرية اللازمة لتصميم ومتابعة وتقييم سياسات التنمية الحضرية، فهو يتعامل مع المدينة كوحدة تحليلية متكاملة متداخلة القطاعات والفئات ومتفاعلة اقتصاديا وعمرانيا وبيئيا واجتماعيا وثقافيا في بوتقة واحدة، حيث تنصهر جميع العوامل الإنمائية في الحيز المكاني للمدينة، ويهدف لمساعدة المسئولين لتوضيح التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والسكانية والبيئية داخل المدينة واستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط عمل أكثر كفاءة وفعالية، وقياس الأداء التنموي والمساهمة في دعم اتخاذ القرار فيما يخص التنمية المستدامة بالإضافة إلى المساهمة في وضع السياسات التنموية الحضرية (نرجس بناني وأحسن بنميسي، 2016، ص.7، بتصرف)

بوجه عام هو يمد متخذ القرار بصورة شاملة ومتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بالمدينة أو الإقليم مما يمكنه من تحديد الأهداف والأولويات ورسم سياسات واستراتجيات التنمية وتنفيذها ومتابعتها (نرجس بناني وأحسن بنميسي، 2016، ص. 10)

إذن فالتخطيط العقلاني للمدن يساعد على توفير الظروف المناسبة للعيش المريح، "إضافة إلى تشكيل هوية خاصة بكل مدينة يجعل منها مكانا لجذب الاستثمارات، هذا من خلال وجود كافة المقومات والبنى الأساسية لكافة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما سيؤثر على الحركية الاقتصادية داخلها ويوفر مناصب شغل تكفي سكانها". (Requier-Desjardins, 2009, p. 18)

يهدف التخطيط لإقتصاد الوظائف في ظل التنمية المستدامة لدمج وترجمة التشغيل في المشاريع الحضرية، وإعادة النظر في الأبعاد الإستراتيجية والتشغيلية ووضع دراسة عملية لتجسيدها على أرض الواقع، مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة في الإقليم واحتياجات وتوقعات الجهات الفاعلة فيها لتطويرها وإيجاد الحلول المتكاملة و"منافع الاستخدام لها". (Jean-Christophe Lipovac et Antoine Boutonné, 2014, p. 06)

كما يسعى البِناء "المستدام" إلى دمج قضايا الطاقة وأيضًا جودة الحياة والسلامة والمخاطر والصحة، فهذا النهج الجديد يتطلب مهارات جديدة لمواجهة المستقبل (Jean-Christophe Lipovac et Antoine Boutonné, 2014, p.08, Adapted)، ووضع مجموعة كاملة من الخدمات الموجهة نحو التنقل المشترك (مشاركة السيارات والدراجات والمعلومات، فضاءات عمل مشتركة)، ودمج هذه الممارسات المحلية الجديدة مع التنقل المستدام في هذا الجهاز، فسيتم صياغة نموذج قانوني واقتصادي مختلط بين القطاعين العام والخاص لمراكز الخدمة، وتحدي البعد السلوكي من خلال ابتكارات اجتماعية- تقنية: فمسألة التفكير في الابتكار ليس فقط في بعدها التكنولوجي ولكن أيضًا فيما يتعلق بالمستخدمين والاستخدامات، وبالتالي تحديد العلاقات مع المعرفة والابتكار. (Jean-Christophe Lipovac et Antoine Boutonné, 2014, p.10, Adapted)

2. التخطيط الحضري للأسواق والخدمات:

تؤدي الأسواق دورا بارزا في استقرار الحياة الاجتماعية حيث تسهل حصول الأسرة والأفراد على متطلبات الحياة والمعيشة في المدينة، ولما كان التوسع والامتداد في كثير من المدن يتم بطريقة عشوائية وغير مخططة فلم يؤخذ في الاعتبار أماكن للأسواق والخدمات التي توفي بحاجات الناس، مما سبب المزيد من الاكتظاظ على وسائل النقل والمواصلات ونسق المرور (حسين عبد الحميد أحمد رشوان 2005، ص. 149)، وتتضمن إعطاء سكان المدينة أحسن الخدمات اللازمة التي تتفق في حجمها ومرونتها مع حجم السكان وإنشاء المساكن والمدارس والمستشفيات وتوزيع الخدمات الترفيهية والمنتزهات العامة، وما إلى ذلك من المرافق العامة والحفاظ على فعالية المناطق التجارية لمواجهة تزايد السكان وتنقلاتهم، وكذا تقصير رحلة العمل من محل المسكن إلى مواقع العمل إما وضع مساكن العمال قريبة من مناطق العمل أو بتسيير وسائل المواصلات، مما يسهل ربط المدينة بالمناطق الأخرى، وخاصة بالمناطق الريفية المجاورة أو بالموانئ أو العواصم أو مناطق الخدمات أو مراكز الأسواق وكذلك إنشاء المراكز الإدارية التنفيذية والخدمات التعليمية والقضائية والترويحية بالأنشطة، بحيث لا يشعر السكان بالإرهاق للوصول إليها (حكيمة بولعشب، 2006/2007، ص. 44، بتصرف)، كل هذا سيساعد المدن على جلب الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال إليها، ويؤدي إلى تحريك العجلة الاقتصادية وتسريعها مما ينجر عنه نقص للبطالة والآفات الاجتماعية داخلها.

أصبحت المدن تطبق سياسات طموحة في مجال الفضاءات العامة من حيث التخطيط والإدارة، هدفها تحسين البيئة الحضرية، سواء لتغيير طريقة الممارسات اليومية أو إحياء البيئة المعيشية، بحيث يبدو أن الفضاءات العامة

أضحت اليوم واحد من العناصر الرئيسية لسياسات التنمية المستدامة على المستوى المحلي. (Antoine Fleury, 2014, p.03)

إن إمكانية استدامة المساحات العامة المحيطة بالمدن تحدي قوي للسياسات العامة: من خلال دعم ظهور الأماكن العامة في سياق كثافات منخفضة، من منظور "الانتقال إلى الاستدامة"، وتطوير إدارة المناطق السكانية والغابات، ومشاركة الطرق، وإعادة تأهيل الأماكن العامة حول محطات السكك الحديدية وفي المراكز، وإمكانية الوصول إلى مراكز التسوق...الخ (Antoine Fleury 2014, p.15)، كما تؤدي الفضاءات العامة المؤلفة من الحدائق والأشجار في المدينة دوراً متزايد الأهمية في التنمية الحضرية مما يسمح بإعادة إدخال الطبيعة في المدينة، هذا ما سيؤثر على الناحية الجمالية لها ويرفع من أسعار العقارات بالقرب منها ويجلب مزيد من الحركية التجارية أمامها (João Fernandes 2015)، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة للمدن من خلال تفعيل دور الفضاء العام في الاقتصاد.

V. الإسكان وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر:

من بين الاستغلال الأمثل لاقتصاد الفضاء العام وفق مقاربة تأثير التنمية على تملك الفضاء العام، عنصر الإسكان من بين أهم القضايا التي تشكل عائقا أمام التخطيط الحضري في الوقت الحالي، "وعليه يضع التحضر وإدارة التجمعات الإنسانية أمام المجتمع المعاصر العديد من التحديات، حيث تطرح مسألة الإسكان في الجزائر عدة رهانات سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وجغرافية فتعتبر إنهاء أزمة الإسكان أولوية قصوى من قبل الحكومة في هذا المنظور، حيث تم التأكيد على الحاجة إلى تحسين أداء سياسة الإسكان من خلال العمل على تنويع أساليب التمويل وشرائح العرض، وتحسين سياسة إدارة المدينة وضع لمسات حديثة على أدوات التخطيط الحضري ومراجعتها، والتحكم في مشكلة توافر الأراضي وجودتها، لكن على الرغم من محاولات تجاوز أزمة السكن وفق المخططات المعمول بها إلا أن المشكلة مازلت قائمة إلى حد الساعة، كما أن انتشار المساكن غير المستقرة والتحضر غير المضبوط وتدهور المخزون الحالي للمباني وانعدام الأمن والافتقار إلى المرافق الجماعية، وتشبع الأراضي القابلة للتحضر والافتقار إلى المساحات الخضراء وأماكن الترفيه والتلوث وسوء إدارة النفايات والتعرض لمخاطر كبيرة والإفراط في استهلاك الطاقات غير المتجددة ...إلخ، ويستمر العمل على إزالة مدن الأكواخ المصاحبة لحالات الطوارئ الناجمة عن الدمار الناجم عن الكوارث الطبيعية، فالقانون يقر بأولوية سكان الأحياء الفقيرة وضحايا الأخطار الطبيعية في الترحيل إلى سكنات لائقة، مما يسمح لهم بالاستفادة من السكن دون إتباع الإجراء التنظيمي المعتاد، فأدى هذا النهج رغم الضرورة إلى تطوير بعض المناورات لتشجيع انتشار السكنات غير الصحية من أجل الحصول على السكن بشكل أسهل وأسرع". (Colloque international 19 & 20 novembre, 2014)

1. واقع التخطيط الحضري في المدينة الجزائرية:

1.1. عدم فعالية التخطيط الحضري:

في الجزائر تهدف السياسات العامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى:

الاستغلال العقلاني للفضاء العام الوطني وخاصة توزيع الأنشطة الاقتصادية والسكان وتثمين الموارد الطبيعية واستغلالهما العقلاني، والتوزيع الفضائي الملائم للمدن والتجمعات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة، وكذا دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم، وحماية التراث الايكولوجي الوطني والتراث التاريخي وثقافي وترميمه وتنميته (عبد الحليم مهور باشة 2015/2014، ص. 06)، وتظهر أهمية التخطيط الحضري مع ظهور مشاكل المدن، حيث تحتاج المدن إلى مراكز للترفيه ووحدات للصحة العامة والمدارس والبنى التحتية وتنظيم حركة المرور، فبدونه تنتشر الأحياء المتخلفة وتنتج مشاكل عديدة عن النمو غير المخطط (حكيمة بولعشب، 2006/2007، ص. 37، بتصرف.)

لكن في الواقع تفتقر المدينة الجزائرية إلى التنظيم الإداري والتنموي والسياسي، وكلها عوامل محفزة على التمسك بالنمط الريفي المتجسد في العلاقات التقليدية بين الأفراد، وممارسة النشاطات الريفية (ميلود فروج 2015، ص. 85)، كما أن التخطيط الحضري للمدن الجزائرية لا يراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع، هذا ما يؤدي إلى اختلالات داخل المدن الجزائرية.

2.1. غياب البنية التحتية المناسبة:

التقصير الواضح في المرافق والخدمات الأساسية (التعليم، الصحة، الترويح، الترفيه،...إلخ) وانهيار البيئة الفيزيقية وترديها وسوء استعمالها وتراكم الأوساخ. (ياسمينة بغريش وأمينة مسلمي، 2019، ص. 20)

أ. مشكلات الواقع الامبريقي الحضري:

تكمن في الإسكان، التلوث، النقل، البطالة، الفقر، التسول، السرقة، الجريمة، الاحتيال، البطالة، المخدرات، إمدادات المياه، الصرف الصحي، الكهرباء، النظافة، الضوضاء تضخم قطاع الأنشطة الحضرية غير الرسمية...إلخ. (ياسمينة بغريش وأمينة مسلمي، 2019، ص. 20)

ب. مشكلات عدم الفعالية السياسية.

ج. عدم مشاركة المجتمع المدني في تخطيط المدن.

من خلال ما تم ذكره يتضح أن المدينة الجزائرية تعاني من عدة مشاكل ومعوقات على عدة مستويات (الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والعمراني والتخطيط الحضري)، بالرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين الوضع لكن الواقع يبين عكس ذلك، وهذا نظرا لعدم استناد المخططات الحضرية على دراسات جدية وإحصائيات مضبوطة وكذا عدم إشراك السكان والمجتمع المدني في وضع هذه المخططات والاستعانة بخبراء لا يلمون بخصائص المجتمع الجزائري، هذه الظروف أنتجت مدنا مليئة بالمشاكل العديدة.

الخاتمة:

يلاحظ بالرغم من هذا التنوع الكبير (المجتمعات، المطورين، المهندسين، الشركات، المجتمع المدني، الباحثين والثقافات المهنية)، فإن هناك وعي مشترك بالمسائل المتعلقة باستدامة المدينة، بل هناك تقارب في الآراء وإجماع عام على تحديات وتوقعات المدينة المستدامة: تعزيز التنوع الاجتماعي، التنوع الوظيفي، تحديد العلاقة مع الطبيعة، التسيير الأمثل للطاقة والسوائل والنفايات، والتكيف مع تغير المناخ ومشاركة السكان والمستخدمين في تصميم المدينة، إلخ، ومع ذلك فإن هذه الرؤية المشتركة حول توقعات المدينة المستدامة تواجهها صعوبات تتقاسمها هذه الجهات الفاعلة نفسها، وبشكل خاص فيما يتعلق بتحقيق طموحات المدينة المستدامة وتنفيذها الاقتصادي، وكيفية الاشتراك الكامل في نهج متعدد الأبعاد وتفعيل هذه الأهداف الإستراتيجية كما هو مطلوب من طموح المدينة المستدامة.

للاستجابة للتحديات البيئية والاجتماعية للمدينة المستدامة يمكن ابتكار "حلول متكاملة"، من خلال تفعيل دور الجهات الفاعلة التي تصنع وتدير شؤون المدينة، من خلال أشكال جديدة من العلاقات والتنسيق والمشاركة والتبادل بين أصحاب المصلحة في المدينة بشكل عام، يؤدي إلى إعادة تعريف نموذجها الاقتصادي والسعي إلى التعبير عنه بنموذج التنمية الإقليمية، حيث يؤدي الاقتصاد الوظيفي في منظور الاستدامة إلى إعادة النظر في علاقة الفرد بالجماعة من منظور تحقيق طموحات المدينة المستدامة، نظرا لأن مسألة السلوك الفردي والجماعي والاستخدامات وأساليب الحياة من الأمور المركزية، "فالمسؤولية المشتركة" هي مبدأ عمل رئيسي للمدينة المستدامة الذي يشير إلى وعي مشترك بالقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وترابطها، كل هذا يساعد في تحقيق حلم **المدينة العادلة.**

قائمة المراجع:

- بغريش ياسمينة ومسلمي أمينة (جوان 2019)، سياسة التخطيط الحضري وانعكاساتها على واقع المدينة الجزائرية، المدينة الجديدة" ماسينيسا "بقسنطينة نموذجا، *المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات*، *المجلد 02* (العدد 07)، جامعة عبد الحق بن حمودة، جيجل، الجزائر.
- بولعشب حكيمة (2007/2006)، مشكلات التنمية الحضرية بالمدينة الصحراوية، دراسة ميدانية عين الصحراء بمدينة تقرت، *مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع فرع علم الاجتماع الحضري*، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان (2005)، *التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع*، جامعة الإسكندرية، مصر.
- رحالي حجيلة وبوخالفة رفيقة (2016)، التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد إلى مفهوم تنمية البشر، *مجلة دراسات في التنمية والمجتمع*، (العدد 3)، جامعة شلف، الجزائر.

- العايب عبد الرحمن (2011/2010)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، *رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية*، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- عبد الحليم مهور باشة (2015/2014)، *مطبوعة الدعم البيداغوجي في مقياس التخطيط الحضري*، لطلبة السنة الأولى ماستر علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، جامعة سطيف 2، الجزائر.
- مالك عبد الله المهدي (2016)، مفهوم التنمية الاجتماعية: رؤية مستقبلية، *مجلة الدراسات المستقبلية*، *مجلد 17* ، (العدد 01).
- محمد الأمين حركات ومحمد الهادي لعروق (جوان 2015)، التخطيط الحضري في الجزائر والمشاركة المجتمعية، *مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب* (العدد 43)، جامعة قسنطينة1، الجزائر.
- رحالي حجيلة (ديسمبر 2014)، التنمية في ظل المتغيرات العالمية (من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، *مجلة معارف، المجلد 9* (العدد 17)، جامعة البويرة، الجزائر.
- ميلود فروج (ديسمبر 2015) ، المدينة الجزائرية بين الترييف والتمدن، *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، المجلد1(العدد 44)، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.
- بناني نرجس وبن ميسي أحسن (ديسمبر 2016)، مدى تأثير التحقيق الحضري في ضبط عملية التنمية الحضرية حالة القطاع الحضري الزيادية، *مجلة علوم وتكنولوجيا*، العدد 44، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Antoine Fleury (2014)**,** Espaces publics et développement durable. Retour sur deux expériences de recherche, Séminaire Babel – Reims.
- colloque international, defis et perspectives de l'habitat en algerie .comprendre pour mieux agir (19 & 20 Novembre 2014), colloque international, laboratoire de recherche ville, urbanisme et developpement DURABLE, Ecole Polytechnique d'Architecture et d'Urbanisme,
- Denis Requier-Desjardins (2009), « Territoires – Identités – Patrimoine : une approche économique ? », Développement durable et territoires [En ligne], Dossier 12.
- Elyane Montmarquet (2016), Dynamiques d'appropriation de l'espace public; le cas du quartier des spectacles-mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en géographie, université du Québec à Montréal.
- Jean-Christiphe Lipovac et Antoine Boutonné (2014), Villes durables : leviers de nouveaux modèles économiques et de développement?, *journal de Développement durable et territoires, Vol. 5*, n°1.
- João Fernandes (July 15, 2015) , What place for public space in the urban dynamics of Mediterranean cities?, https://calenda.org/335048, 2019/11/23

- Khalid Mandeli (2019), Public space and the challenge of urban transformation in cities of emerging economies: Jeddah case study, *journal Cities, N95*.
- Public Space as a Driver of Equitable Economic Growth (7 – 13 February 2018): Policy and Practice to Leverage a Key Asset for Vibrant City Economies, A Policy Dialogue of the Joint Work Programme on Fostering Equitable Economic Growth in Cities at the 9th Session of the World Urban Forum in Kuala Lumpur, Malaysia.
- Rédigés par l'Équipe de Travail des Nations Unies (31 May 2015), DOCUMENTS DE TRAVAIL D'HABITAT III, l'espace public, un groupe constitué d'agences et programmes de l'ONU contribuant conjointement à l'élaboration du Nouveau Programme pour les villes, New York.
- Semmoud. B, (2009), Appropriations et usages des espaces urbains en Algérie du Nord, *Cahiers de géographie du Québec, 53*(148).
- Surabhi Pancholi, Mirko Guaralda (2017), Context, contribution and characteristics of public spaces for place making in contemporary knowledge and innovation spaces. Observations from Brisbane, *The Journal of Public Space, vol2, N4, Queensland University of Technology*, Australia.